الأمم المتحدة

A/74/314

الجمعية العامة

Distr.: General
16 August 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب

تقرير الأمين العام

موجز

يَعرضُ هذا التقرير المقدَّم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٥/٧٢ لمحةً عامة عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بسلامة الصحفيين والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بهذا الشأن.

* A/74/150.

100919 040919 19-14009 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٥/٧٢، يُقدمُ هذا التقرير لمحةً عامة عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بسلامة الصحفيين والإجراءات المتخذة على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، بما في ذلك المتخذة على صعيد الأمم المتحدة، مع مراعاة خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

٢ – وفي سياق إعداد هذا التقرير، طلبت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالنيابة عن الأمين العام، الحصول على مساهمات من الدول الأعضاء؛ والمنظمات الدولية والإقليمية؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والمنظمات غير الحكومية[(١)]. وبالإضافة إلى المعلومات الواردة من هذه الجهات الفاعلة، يستند التقرير إلى مجموعة متنوعة من المصادر العامة.

ثانيا – الحالة الراهنة

٣ – حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام أمران لا غنى عنهما في تعزيز التفاهم والحوار اللازمين للنهوض بالجهود العامة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة في حجم وعدد الاعتداءات على السلامة البدنية للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، فضلا عن الحوادث التي تؤثر في قدرتهم على ممارسة حرية التعبير، والتي تشمل التهديد بالملاحقة القضائية والاعتقال، والسجن، وحرمان الصحفيين من الوصول، وعدم التحقيق في الجرائم المرتكبة ضدهم ومقاضاة مرتكبيها (انظر القرار ١٧٥/٧٢).

٤ – ووفقا لما جاء في آخر تقرير قدمه المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن سلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب[(٢)]، لا يزال الإفلات من العقاب

(١) حتى تاريخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩، وردت مساهمات من الاتحاد الروسي، وألبانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبحرين، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتوغو، وجورجيا، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكولومبيا، ولبنان والنمسا؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وإدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة العامة؛ ومنظمة ”أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين“؛ والتحالف الدولي للمجتمع المدني المعني بسلامة الصحفيين، الذي يضم تحالف ثقافة السلامة، ومنظمة ”المادة ١٩“، ولجنة حماية الصحفيين، والمركز الأوروبي للصحافة، والصحافة الحرة غير المحدودة، وبيت الحرية، ومؤسسة الصحافة الحرة، والمنتدى العالمي لتطوير وسائط الإعلام، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، والنظام الدولي للمبادلات من أجل حرية الإعلام، واتحاد الصحفيين الدولي، ومنظمة الدعم الدولي لوسائط الاعلام، والمعهد الدولي لسلامة الصحفيين، والمؤسسة الدولية لوسائط الإعلام النسائية، ووكالة أنباء إنترنيوز، ومعهد الصحافة الدولي، والمجلس الدولي للبحث والتبادل، والمؤسسة الإعلامية لغرب أفريقيا، والمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، ومؤسسات المجتمع المفتوح، ومنظمة القلَم الأمريكية، ومنظمة القلَم الدولية، ومؤسسة روي بيك الائتمانية، ومنظمة مراسلون بلا حدود، ومؤسسة سمير قصير (مركز الدفاع عن الحريات الاعلامية والثقافية ”سكايز“)، والتحالف الصحفي لجنوب شرق آسيا، بمساهمة من أعضاء المركز الكمبودي لحقوق الإنسان في النظام الدولي للمبادلات من أجل حرية الإعلام، ومؤسسة الحقوق الرقمية، ومنظمة الفضاءات العامة، ومنتدى الحرية في نيبال، وشبكة حقوق الإنسان للصحفيين – أوغندا، ومؤسسة الصحافة الباكستانية، وشبكة جنوب شرق أوروبا لإضفاء الطابع المهني على وسائط الإعلام.

(٢) اليونسكو، الوثيقة CI-18/COUNCIL-31/6/REV.2.

القانوني لمرتكبي هذه الأفعال هو القاعدة السائدة في معظم عمليات قتل الصحفيين، حيث لا تؤدي التحقيقات فيها إلى إدانة إلاّ في أقل من حالة واحدة من أصل كل عشر حالات. ويذكر التقرير كذلك أنه في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، لقي ٢٠٧ من الصحفيين مصرعهم، من بينهم ١١٧ صحفياً كانوا يعملون في بلدان لا تعاني حاليا من النزاعات المسلحة[٣]. وكان كثير من هؤلاء الصحفيين يقدمون تقارير صحفية عن الجرائم المنظمة، والسياسات المحلية والفساد، وتلقى كثير منهم تهديدات قبل الاعتداء عليهم.

٥ - ووفقا لبيانات اليونسكو، قُتل خلال الفترة نفسها ٩٠ صحفياً في بلدان تعاني من النزاعات المسلحة. وسقط عدد من هؤلاء الصحفيين قتلى نتيجة التفجيرات الانتحارية والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة. وقيل إن بعض هؤلاء الصحفيين كانوا يقدمون تقارير صحفية عن مسائل من قبيل تشريد المدنيين، ومحنة المدنيين في مناطق النزاع، والهجمات العسكرية التي يشنها أطراف النزاع[٤].

٦ - وبالإضافة إلى هذه الاتجاهات المثيرة للقلق، فقد تطور المشهد الإعلامي. إذ ظهرت أشكال جديدة للإعلام والاتصالات وتغذي التكنولوجيات الجديدة الانتشار السريع لحملات التضليل الإعلامي وتشويه السمعة المحددة الأهداف. وهذا التطور لم يسهم في إضفاء المزيد من التعقيد على مسألة السلامة وحرية وسائط الإعلام فحسب، بل أسهم أيضا في تآكل ثقة الجمهور في مهنة الصحافة[٥]. ويواجه الصحفيون أيضاً المزيد من التخويف من خلال التعسف في استخدام القوانين ضدهم فضلا عن الجهود يبذلها و/أو التدابير التي يتخذها شاغلو المناصب القيادية العامة للتشكيك في عملهم[٦]. وارتفعت أيضاً نسبة النساء من بين القتلى[٧]، إذ تواجه الصحفيات زيادة في الهجمات المستهدفة لنوع الجنس، مثل التحرش الجنسي (بما في ذلك على شبكة الإنترنت)، والعنف الجنسي والتهديد بالعنف[٨].

ثالثا - الإجراءات المتخذة على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني

٧ - بعد التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسكو في عام ٢٠١٧ بشأن سبل تعزيز تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين

(٣) للاطلاع على بيانات عن حالات قتل الصحفيين التي نشرت في مرصد اليونسكو المعني بحالات قتل الصحفيين، انظر الرابط التالي: https://en.unesco.org/themes/safety-journalists/observatory.

(٤) لجنة حماية الصحفيين، ''الصحفيون الذين قُتِلوا''، انظر الرابط التالي: https://cpj.org/data/killed/ (تم الاطلاع عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٩).

(٥) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ''الاتجاهات العالمية في مجالي حرية التعبير وتطور وسائط الاعلام: التقرير العالمي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨''، World Trends in Freedom of Expression and Media Development، (Paris, 2014), p. 92.

(٦) المرجع نفسه، الصفحات ٣٤، ٣٨، ٤٥، ٤٦، ١١٧، ١٤٨.

(٧) في عام ٢٠١٧، سجّلت اليونسكو مصرع ١١ صحَفيّة. وفي عام ٢٠١٦، سُجّل مصرع ١٠ صحَفيّات مقارنة بمصرع ٥ صحَفيّات في عام ٢٠١٢. وبلغت النسبة المئوية للنساء بين الصحفيين اللواتي قُتِلنَ ١٤ في المائة في عام ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٦ و ٤ في المائة في عام ٢٠١٢. انظر اليونسكو، الوثيقة CI-18/COUNCIL-31/6/REV.2، الصفحة ٩.

(٨) اليونسكو، الوثيقة CI-18/COUNCIL-31/6/REV.2، الصفحتان ١٠ و ١١، والتقرير المعنون: *World Trends in Freedom of Expression and Media Development*. الصفحتان ١٧ و ٦٣.

ومسألة الإفلات من العقاب، تم اقتراح الخطوات التي يتعين اتخاذها على صعيد الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، وشركات الإنترنت والأوساط الأكاديمية بغية تعزيز سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب[٩]. ومنذ ذلك الحين، اضطلعت الدول والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني بمجموعة من الأنشطة والمبادرات في هذا الصدد.

ألف – الدول

٨ – في القرار ١٧٥/٧٢، أهابت الجمعية بالدول أن تنفذ بمزيد من الفعالية الإطار القانوني الساري المتعلق بحماية الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام. وحثت الدول الأعضاء على أن تبذل قصاراها لمنع أعمال العنف والتهديدات والاعتداءات الموجهة ضدهم، وأن تكفل مساءلة مرتكبيها، وأن تقدم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة، وأن تضمن استفادة الضحايا وأسرهم من سبل الانتصاف المناسبة.

٩ – وبالإضافة إلى ذلك، فقد تضمنت الوثيقة الختامية للمشاورات التي أجرتها مفوضية حقوق الانسان واليونسكو مع أصحاب المصلحة المتعددين في عام ٢٠١٧[١٠] عدداً من الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء من أجل سلامة الصحفيين. وهي تشمل العمل المشترك، من قبيل تحسين التعاون والتنسيق المتعدد الأطراف؛ وإعطاء الأولوية على الصعيد الوطني لتنفيذ إطار وضع المعايير المتعلقة بخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب؛ وتحسين التقارير المقدمة من الدول، بما في ذلك المقدمة في إطار أهداف التنمية المستدامة، وهيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقيام اليونسكو برصد الإجراءات المتخذة لملاحقة مرتكبي أعمال القتل قضائياً. ويمكن أن تشمل الخطوات أيضا الأعمال الفردية، مثل إدماج سلامة الصحفيين في أطر التنمية الوطنية بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتخاذ خطوات تكفل تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية لحرية الإعلام والحصول على المعلومات.

١٠ – وبغية مواصلة تحسين التعاون والتنسيق المتعدد الأطراف على الصعيد الدولي، تعاونت الدول في أعمال مشتركة، من بينها التعاون مع مجموعات الأصدقاء المعنية بسلامة الصحفيين، الموجودة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وفي جنيف على السواء وفي مقر اليونسكو في باريس، حيث تجتمع هذه المجموعات بانتظام لتبادل الخبرات مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وأنشأت الدول مجموعة أصدقاء إقليمية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا[١١]. وعلاوة على ذلك، قام الأعضاء في مجموعة الأصدقاء المعنية بسلامة الصحفيين في اليونسكو، بمبادرة من رئيس مجموعة الأصدقاء وبقيادته، وبالتعاون مع قطاع الاتصال والمعلومات في اليونسكو، بتنظيم مؤتمر في مقر اليونسكو في باريس في حزيران/يونيه ٢٠١٩، عن مكافحة التحرش بالصحَفيّات عبر الإنترنت. وفي مداخلتها في هذا المؤتمر، سجّلت كندا حقيقةَ قيامها، بالاشتراك مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بتنظيم

(٩) انظر وثيقة مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المعنونة ”تعزيز تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب: الوثيقة الختامية للمشاورات، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧“ وهي متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Issues/Journalists/OutcomeDocument.pdf.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المساهمات المقدمة من السويد، وسويسرا، وكندا، والنمسا.

المؤتمر العالمي لحرية الإعلام، الذي عقد في لندن في تموز/يوليه ٢٠١٩[١٢]. وفي المساهمات التي قدمتها الدول في هذا التقرير، أشارت إلى تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اليونسكو، لتناول مسألة سلامة الصحفيين[١٣]. ويشمل ذلك، وفقا لما ذكرته إحدى الدول، التنسيق الناجح بين الدول الأعضاء في اليونسكو في اعتماد المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته ٢٠٦ قراراً بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب[١٤]. وعلاوة على ذلك، قدمت بعض الدول معلومات عن تعاونها النشط في مجلس حقوق الإنسان بشأن سلامة الصحفيين[١٥].

١١ - ويتعاون عدد من الدول على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك على صعيد الاتحاد الأفريقي، من خلال الفريق العامل الاقليمي المعني بسلامة الصحفيين[١٦]. وأشارت بعض الدول إلى أنها تعاونت بشأن مسألة سلامة الصحفيين في أثناء الرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا[١٧]؛ من خلال دعمها لممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائط الإعلام[١٨]؛ وعن طريق الدعم المالي المقدم لمبادرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المتعلقة بسلامة الصحفيين[١٩]. وأشارت بعض الدول إلى مشاركتها من خلال منبر مجلس أوروبا الرامية لتعزيز حماية مهنة الصحافة وسلامة الصحفيين[٢٠]،وبصفتها رئيسة اللجنة التوجيهية لمجلس أوروبا المعني بوسائط الإعلام ومجتمع المعلومات[٢١].

١٢ - وعلى الصعيد الوطني، أشار العديد من الدول إلى وجود إطار قانوني لديها لحماية الصحفيين، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير والرأي والإعلام. وذكرت أن هذه الحقوق مكرسة ومكفولة في عدد من الدساتير[٢٢]، ومن خلال القوانين أو الأنظمة التي تحمي الصحفيين وحرية التعبير ووسائط الإعلام[٢٣]، بما في ذلك حقهم في الحصول على المعلومات والقيام بعملهم دون التعرض لخطر الانتقام أو التدخل أو التخويف، فضلا عن حقوقهم الرقمية[٢٤]. وأبلغ عدد قليل من الدول عن وجود قوانين وقواعد إجرائية لديها تتعلق بحماية الصحفيين ومصادر معلوماتهم خلال الإجراءات القضائية[٢٥]، وبحظر الرقابة[٢٦]،

(١٢) المساهمة المقدمة من كندا.

(١٣) المساهمات المقدمة من الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وتوغو، وسويسرا، وكندا، وكولومبيا.

(١٤) المساهمة المقدمة من النمسا.

(١٥) المساهمات المقدمة من السويد، وسويسرا، والنمسا.

(١٦) اليونسكو، ”تعزيز آليات الإبلاغ الوطنية لسلامة الصحفيين في أفريقيا“، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(١٧) المساهمتان المقدمتان من أيرلندا، والنمسا.

(١٨) المساهمات المقدمة من أيرلندا، والسويد، وسويسرا.

(١٩) المساهمتان المقدمتان من السويد، وسويسرا.

(٢٠) المساهمات المقدمة من أوكرانيا، وأيرلندا، وفرنسا.

(٢١) المساهمة المقدمة من سويسرا.

(٢٢) انظر، على سبيل المثال، المساهمات المقدمة من ألبانيا، والبحرين، وجورجيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسنغال، وقطر، ولبنان.

(٢٣) المساهمات المقدمة من إيطاليا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والسنغال، ولبنان.

(٢٤) المساهمات المقدمة من البحرين، وتوغو، وجورجيا، ورومانيا، وصربيا، وقطر. وبخصوص المقترحات التشريعية المعلقة، انظر المساهمتين المقدمتين من البحرين والبوسنة والهرسك.

(٢٥) المساهمة المقدمة من فرنسا.

(٢٦) المساهمة المقدمة من كرواتيا.

وحق اللجوء السياسي للصحفيين[٢٧] وحقوق العمل[٢٨]. وأشار عدد من الدول إلى أن الصحفيين المستهدفين يتمتعون، عملا بالتشريعات الوطنية أو السياسة القانونية، بالحق في إجراء تحقيق فعال ومساءلة فعالة[٢٩].

١٣ - وذكر عدد من الدول أنها كانت قد اعتمدت خطط عمل وطنية بشأن سلامة الصحفيين[٣٠]، بما في ذلك خطة وطنية موجهة نحو الوقاية[٣١]. ونوّهت بعض الدول إلى أنها استمرت في تحديد التهديدات التي يتعرض لها الصحفيون وأشارت إلى الآليات والتدابير النافذة لديها والمتعلقة بتعزيز الحماية والمساءلة[٣٢]. وتشمل هذه الآليات والتدابير إنشاء فريق عامل من أجل توفير الحماية القانونية للصحفيين[٣٣]؛ وتوفير الشرطةِ الحمايةَ للصحفيين الذين يواجهون تهديدات عبر الإنترنت وخارجها، بطرق منها حماية قاعدة البيانات أو تعيين منسق للأعمال الوقائية[٣٤]؛ واتخاذ تدابير لحماية مصادر الصحفيين والاستقلالية المهنية للصحفيين[٣٥].

١٤ - وأفادت عدة دول بأنها عززت الإبلاغ من خلال اعتماد مبادرات لرصد التهديدات أو الاعتداءات ضد الصحفيين[٣٦]. وهذه المبادرات تشمل إنشاء مركز تنسيق الرصد الدائم في وزارة الداخلية[٣٧]، وإجراء دراسة عن إمكانية إنشاء مركز للرصد[٣٨]، والانضمام لعضوية منظمات الرصد الإقليمية المعنية بحرية وسائط الإعلام، واحترام حرية التعبير[٣٩].

١٥ - وذُكرت خطوات أخرى ترمي لضمان بيئة آمنة ومواتية للصحفيين ووصولهم إلى المعلومات، وهي تشمل توفير تدريب للصحفيين يهدف إلى تعزيز الصحافة المستقلة وتوفير الحماية لها بموجب القانون الدولي الإنساني[٤٠]، وتوفير تدريب خاص للعاملين منهم في مناطق الحرب[٤١] ووضع برامج للتدريب

(٢٧) المساهمة المقدمة من قطر.

(٢٨) المساهمة المقدمة من السنغال.

(٢٩) المساهمات المقدمة من أيرلندا، وجورجيا، ورومانيا.

(٣٠) المساهمات المقدمة من البوسنة والهرسك، والسويد، وكولومبيا.

(٣١) المساهمة المقدمة من السويد.

(٣٢) المساهمات المقدمة من أيرلندا، وتوغو، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، والسويد، وصربيا، وفرنسا، وكولومبيا.

(٣٣) المساهمة المقدمة من سلوفاكيا (فريق عامل مؤقت).

(٣٤) المساهمات المقدمة من رومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وفرنسا.

(٣٥) المساهمتان المقدمتان من صربيا، وفرنسا.

(٣٦) المساهمات المقدمة من السلفادور، وفرنسا، وكولومبيا.

(٣٧) المساهمة المقدمة من إيطاليا.

(٣٨) المساهمة المقدمة من السويد.

(٣٩) المساهمات المقدمة من أوكرانيا، وأيرلندا، وفرنسا.

(٤٠) المساهمة المقدمة من السويد.

(٤١) المساهمة المقدمة من الاتحاد الروسي.

على تغطية التجمعات الجماهيرية والمظاهرات الكبيرة[٤٢]. وتضمنت أيضا توفير التدريب للقضاة[٤٣] والمسؤولين الإعلاميين[٤٤] وقوات الأمن[٤٥] وأفراد الشرطة[٤٦]، مع مراعاة الأبعاد الجنسانية لسلامة الصحفيين[٤٧].

١٦ - وذكرت بعض الدول أنها تدعم المشاريع الوطنية والدولية المتعلقة بحماية الصحفيين، بطرق تشمل دعم المنظمات العاملة من أجل حرية التعبير والتعاون مع الجامعات على وضع خدمات الدعم وآليات الرصد[٤٨].

باء - الأمم المتحدة

مجلس الأمن والجمعية العامة

١٧ - وواصل عدد من ممثليَّ الخاصين إثارة مسألة سلامة الصحفيين في الإحاطات الإعلامية التي قدموها إلى المجلس (انظر المحضرَيْن S/PV.7905 و S/PV.8112)، وواصل مجلس الأمن والجمعية العامة كلاهما حث جميع الأطراف في النزاعات على الامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي (انظر قرار المجلس ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الفقرة الثامنة من الديباجة)، وإنهاء القيود المفروضة على حرية التعبير، ومضايقة الصحفيين، وترهيبهم، واضطهاد الصحفيين وأسرهم (انظر قرارات الجمعية العامة: ١٧٤/٧٣، الفقرة ١٢؛ و ١٨٠/٧٣، الفقرة ٢ (أ) (خامساً)؛ و ١٨١/٧٣، الفقرة ١٥؛ و ١٨٢/٧٣، الفقرة ١١)

مجلس حقوق الإنسان وآلياته

١٨ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار ٦/٣٩ بشأن سلامة الصحفيين. وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، اتخذ المجلس القرار ٥/٣٨، الذي يتناول التمييز والعنف ضد المرأة في السياقات الرقمية، بما في ذلك الآثار المترتبة على حريتها في التعبير (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/٣٨، الفقرتان ١٠ (ز) و ١١ (أ)).

١٩ - وتناول مجلس حقوق الإنسان أيضا مسائل المضايقة والاعتقال التعسفي والاحتجاز والملاحقة القضائية والتعذيب والإعدام خارج نطاق القانون والاختفاء القسري، التي يتعرض لها الصحفيون في مجموعة متنوعة من السياقات الجغرافية (انظر قرارات مجلس حقوق الإنسان ٢٨/٣٧، الفقرة ١ (أ)؛ و ٢٩/٣٧، الفقرة ١٩؛ و ٣١/٣٧، الفقرة ٤١؛ و ٣٢/٣٧، الفقرتان ١٩ و ٢١؛ و ٣٥/٣٧، الفقرة الحادية عشرة من الديباجة؛ و ١٤/٣٩، الفقرة ٢). وقد واصلتْ الإعراب عن القلق، بالاقتران مع

(٤٢) المساهمة المقدمة من رومانيا.

(٤٣) المساهمة المقدمة من فرنسا.

(٤٤) المساهمة المقدمة من البوسنة والهرسك (عملا بخطة العمل الوطنية لتثقيف الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام بمسائل حقوق الإنسان، التي أعرب مجلس أوروبا عن استعداده لدعمها).

(٤٥) المساهمة المقدمة من السنغال (في إطار تنفيذ مفوضية حقوق الإنسان واليونسكو لخطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب).

(٤٦) المساهمتان المقدمتان من جورجيا، وسلوفاكيا.

(٤٧) المساهمات المقدمة من السنغال، والسويد، وسويسرا.

(٤٨) المساهمتان المقدمتان من السلفادور، والسويد.

المفوضة السامية لحقوق الإنسان بشأن سلامة الصحفيين في مختلف التقارير المقدمة إلى المجلس (A/HRC/37/3، A/HRC/37/3/Add.1، A/HRC/37/3/Add.2، A/HRC/37/23، A/HRC/37/24، A/HRC/37/45، A/HRC/40/3/Add.1، A/HRC/40/3/Add.2، A/HRC/40/3/Add.3، A/HRC/40/24، A/HRC/40/45 و A/HRC/40/47)، وكما يجري توثيق انتهاكات حقوق الصحفيين من قبل لجان التحقيق الدولية وبعثات تقصي الحقائق التي صدر بها تكليف من المجلس وبدعم من المفوضية (انظر A/HRC/30/48 and A/HRC/30/48/Corr.1،الفقرة ٥١ والفقرات من ١٥٥ إلى ١٥٨والفقرة ١٧٨ (ي)، و A/HRC/31/68، الفقرتان ١١٤ و ١٥٥ (زاي)، و A/HRC/33/37، الفقرتان ٧٨ و ٨١، و A/HRC/36/54 و A/HRC/36/54/Corr.1، الفقرتان ١٥ و ٥٢، و A/HRC/37/71 و A/HRC/37/72، الفقرة ٤٤)[٤٩].

٢٠ - وأرسل المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة شكاوى إلى البلدان فيما يتعلق بحقوق الصحفيين: ١٥ شكوى في عام ٢٠١٧، و ٢٢ شكوى في عام ٢٠١٨، و ١٠ شكاوى في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١٩[٥٠].

٢١ - وواصل المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير إبلاغ الجمعية العامة بشأن حقوق الصحفيين، تشمل معلومات عن قدرة الصحفيين على الحصول على المعلومات والإبلاغ عن المنظمات الدولية (A/72/350)، فضلا عن تأثير الذكاء الاصطناعي على تنوع وسائط الإعلام والأصوات المستقلة (A/73/348). وقد أبلغَ المقررُ الخاص مجلسَ حقوق الإنسان عن دور الجهات الفاعلة الخاصة في العصر الرقمي، بما في ذلك دور الوصول الرقمي ومقدمي الخدمات وقدرة الجهات الفاعلة الخاصة على تثبيط عمل الصحافيين (A/HRC/35/22)، فضلا عن مراقبة الصحفيين (A/HRC/41/35). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، نشرت المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، تقريراً عن وفاة جمال خاشقجي (A/HRC/41/CRP.1).

٢٢ - ولا تزال مسألة سلامة الصحفيين مطروحة في سياق الاستعراض الدوري الشامل. فقد أوصت الدول في التوصيات المحددة التي قدمتها، في جملة أمور، بالإفراج عن الصحفيين الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير؛ وعدم اعتبار القذف والتشهير في عداد الجرائم؛ والتحقيق في جميع ادعاءات تعذيب

(٤٩) انظر أيضاً مرزوقي داروسمان، رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار، البيان الذي أدلى به في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، جنيف، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨.

(٥٠) البلاغات المتعلقة بوفاة الصحفيين: (MLT 2/2017, IRQ 1/2017, BGD 1/2017, RUS 10/2018, SOM 1/2018, SVK 1/2018 and GHA 1/2019)؛ والبلاغات المتعلقة بالاعتقال أو الاحتجاز أو مقاضاة الصحفيين: (EGY 4/2017, OMN 1/2017, OTH 28/2017, MMR 7/2017, SOM 1/2018, EGY 10/2018, RWA 1/2018, BGD 7/2018, NGA 1/2018, EGY 1/2018, TUR 14/2018, TJK 1/2018, SDN 2/2019, IND 32/2018, MOZ 1/2019 and MMR 1/2019)؛ والبلاغات المتعلقة بالاعتداء أو استخدام القوة ضد الصحفيين: (JPN 7/2018, MNE 1/2018 journalists and SDN 1/2019)؛ والبلاغات المتعلقة باستهداف الصحفيين أو ترهيبهم أو تهديدهم أو الأعمال الانتقامية المرتكبة ضد الصحفيين: (AZE 5/2017, IRN 29/2017, PAK 6/2017, SDN 2/2017, RWA 1/2017, AZE 5/2017, TTO 1/2017, IND 26/2018, IND 10/2018, MOZ 1/2018, PAK 2/2019 and BLR 1/2019)؛ والبلاغات المتعلقة باختفاء الصحفيين: (SAU 12/2018, SAU 6/2019 and EGY 1/2019)؛ والبلاغ المتعلق بصلاحيات الطوارئ التي تؤدي إلى تفكيك المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية: (TUR 4/2017)؛ والبلاغ المتعلق بإيقاف تغريدات الصحفيين بناء على طلب الدولة: (OTH 70/2018)؛ والبلاغ المتعلق بتدخل الحكومة في التحقيق في مقتل صحفي: (MLT 1/2018)؛ والبلاغ المتعلق بصحفيين في الجمهورية العربية السورية:(SYR 2/2018).

الصحفيين وإساءة معاملتهم؛ وتعديل التشريعات من أجل إلغاء المسؤولية الجنائية عن ممارسة حرية التعبير، لا سيما على شبكة الإنترنت، وحماية الصحفيين من المضايقة (انظر A/HRC/36/3، A/HRC/38/10، A/HRC/39/12، A/HRC/39/14، A/HRC/40/4، A/HRC/40/5، A/HRC/40/6، A/HRC/40/8، A/HRC/40/11، A/HRC/40/17، A/HRC/41/14 و A/HRC/41/17).

هيئات معاهدات حقوق الإنسان

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت هيئات المعاهدات الإعراب عن شواغلها بشأن سلامة الصحفيين وتقديم توصيات بهذا الشأن في ملاحظاتها الختامية في سياق استعراض تقارير الدول. وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الصحفيين يتعرضون للترهيب والمضايقة وسوء المعاملة نتيجة ممارسة مهنتهم (CCPR/C/MDG/CO/4).

٢٤ - كما أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن القلق العميق إزاء التقارير التي تفيد بأن الصحفيين يتعرضون للتهديد والتخويف والمضايقة والمراقبة والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والقتل، وأوصت باتخاذ التدابير اللازمة لضمان التحقيق والمساءلة وسبل الانتصاف الفعالة للضحايا (CAT/C/AFG/CO/2 و CAT/C/PAK/CO/1). وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بتوفير الحماية للصحفيين من الانتقام بسبب عملهم (CAT/C/AFG/CO/2).

إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الدعوة والتوعية

٢٥ - في عام ٢٠١٨، قدمت اليونسكو الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنظيم منتدى أقاليمي بشأن الآليات الوطنية المعنية بسلامة الصحفيين. وفي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وقعت اليونسكو مذكرة تفاهم مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، أضفت بموجبها طابعاً رسمياً على تعاونهما على تعزيز حرية التعبير ووسائط الإعلام، وكذلك مع محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تعزيز حرية التعبير ووسائط الإعلام وسلامة الصحفيين في غرب أفريقيا.

٢٦ - وقدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية، المشورة بشأن إنشاء وتشغيل آليات الحماية، بما في ذلك في أفغانستان، وأوغندا، وتونس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسلفادور، والصومال، والعراق، وغواتيمالا، والفلبين، وكينيا، ومالي، والمكسيك، ونيبال، ودولة فلسطين.

٢٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، نظّمت مفوضية حقوق الانسان مشاورتين غير رسميتين بشأن سلامة الصحفيين مع اليونسكو ومنظمات المجتمع المدني، من جهة، وممثلي العديد من الدول الأعضاء، من جهة أخرى. وناقش المشاركون الكيفية التي يمكن بها القيام على نحو فعال بمنع الاعتداءات على حقوق الصحفيين، أو التصدي لها، ونظرت في الردود عليها داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.

٢٨ - وواصلت اليونسكو إذكاء الوعي بالتهديدات التي تواجهها الصحفيات، على شبكة الإنترنت وخارجها، وذلك بسبل منها عقد حلقات عمل ومؤتمرات بشأن مضايقة الصحفيات عبر الإنترنت، تحت شعار ''نحن صحفيون أيضا - الصحفيات يتكلّمن جهاراً''.

٢٩ - ونظمت اليونسكو دورات مخصصة خلال الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. واقترن الحدث الرئيسي في اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي عقد في أكرا في ٣ أيار/مايو ٢٠١٨، بإقامة أحداث مماثلة في أكثر من ٨٠ بلدا. وفي عام ٢٠١٩، عُقد الاحتفال الرئيسي باليوم العالمي لحرية الصحافة، في أديس أبابا في الفترة من ١ إلى ٣ أيار/مايو. وقامت اليونسكو وإدارة الاتصالات العالمية التابعة للأمانة العامة بتنظيم الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في عام ٢٠١٩ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ونظم العديد من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة أكثر من ١٠٠ مناسبات في جميع أنحاء العالم اليوم وساهمت فيها.

٣٠ - وعملت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أيضاً مع منظمات وسائط الإعلام. ودعماً للفصل الرابع، الفرع ياء من منهاج عمل بيجين بشأن المرأة ووسائط الإعلام، يسرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التوصل إلى اتفاق بشأن وسائط الإعلام بعنوان ''إرساء القواعد من أجل المساواة بين الجنسين''، وهو عبارة عن تحالف مجاني لمنظمات وسائط الإعلام الملتزمة بالاضطلاع بدور نشط في النهوض بالقضايا الجنسانية وأهداف التنمية المستدامة. وتعمل وكالات الأنباء ووسائط الإعلام على تنفيذ الاتفاق من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين في غُرف الأخبار والتركيز على مسائل المساواة بين الجنسين.

الرصد والإبلاغ

٣١ - في عام ٢٠١٨، أصدرت مفوضية حقوق الإنسان واليونسكو ومنظمة العمل الدولية، في إطار المؤشر ١٦-١٠-١ من أهداف التنمية المستدامة، إحصاءً عالمياً عن عدد القتلى من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين (انظر E/2018/64). ويتضمن التقرير المتعلق *بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩* بيانات عن أعمال القتل التي وقعت بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨[٥١].

٣٢ - وتشمل التقارير المقدمة من اليونسكو التقرير المعنون ''الاتجاهات العالمية في مجالي حرية التعبير وتطور وسائط الاعلام: التقرير العالمي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨'' *World Trends in Freedom of Expression and Media Development: Global Report 2017–2018*، وتقرير المدير العام لليونسكو لعام ٢٠١٨ بشأن سلامة الصحفيين وخطر الإفلات من العقاب. وتُتابع هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقدم العالمي المحرز بشأن الفصل الرابع، الفرع ياء من منهاج عمل بيجين من خلال دراسة دولية تُقيّم حالة صناعة وسائط الإعلام عن طريق مشروع رصد وسائط الإعلام العالمية.

(٥١) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.I.6.

التدريب وتطوير الأدوات

٣٣ - اضطلعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة،، فضلا عن إدارة الاتصالات العالمية التابعة للأمانة العامة، بأنشطة تدريبية مختلفة، وساهمت في تطوير أدوات في هذا الصدد.

٣٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظمت مفوضية حقوق الانسان حلقة عمل في إطار زيارة دراسية للعاملين في وسائط الإعلام من ثماني دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتناولت حلقة العمل مواضيع من قبيل الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل والإبلاغ عن حقوق الإنسان في وسائط الإعلام في إطار الآليات، فضلا عن كيفية معالجة القوالب النمطية وإسكات الأصوات. وفي شراكة مع رابطة الصحفيين في مقدونيا الشمالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت مفوضية حقوق الانسان بتدريب الصحافيين في مقدونيا الشمالية على عدم التمييز في الإبلاغ عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفي عام ٢٠١٩، شاركت المفوضية في تنظيم حلقتي عمل بشأن وسائط الإعلام وسيادة القانون في نواكشوط وعقدت دورة تدريبية في الرباط بشأن الدعوة القانونية أمام المحاكم في القضايا المتعلقة بحرية التعبير لفائدة المحامين المغاربة.

٣٥ - وقامت اليونسكو بعرض وحدات نموذجية للسلامة في سياق تدريب العاملين في وسائط الإعلام، تشمل وحدات بشأن الإبلاغ الذي يراعي ظروف النزاع في جنوب السودان؛ وبشأن إدارة وسائط الإعلام في الأردن؛ وتغطية الانتخابات في باكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكابو فيردي، والكاميرون موريتانيا؛ وتدقيق الحقائق في السنغال؛ والتحقيقات الصحفية وغيرها من التدريب الخاص بالعاملين في وسائط الإعلام في طاجيكستان، وفيجي، ولبنان، واليمن. وبدأت اليونسكو مشروعا لتعزيز سلامة الصحفيات في سري لانكا، والسنغال، ومالي، والهند. وتم تنظيم دورة تدريبية في مجال السلامة الرقمية لفائدة الصحَفيات في أمريكا الوسطى.

٣٦ - وأنتجت اليونسكو كتيبات أعدتها منظمة ''مراسلون بلا حدود'' بلغات متعددة، بما في ذلك أحدث طبعة من ''دليل السلامة للصحفيين: دليل للمراسلين في البيئات الشديدة الخطورة Safety Guide for Journalists: a Handbook for Reporters in High-risk Environments''. وبدعم من سويسرا، أطلقت اليونسكو أيضا دورة إلكترونية مفتوحة كبرى لفائدة الجهاز القضائي في أفريقيا بشأن سلامة الصحفيين وحرية التعبير[٥٢]. وبالاشتراك مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، أُعدّت الطبعة الانكليزية منها بمشاركة ٩٠٠ من العاملين في النظام القضائي من ٤٢ بلداً من البلدان الأفريقية.

٣٧ - وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعمَ لإنشاء ''خلية نوربرت زونغو للصحافة الاستقصائية في غرب أفريقيا''، فضلا عن إطلاق منصة خاصة بها على شبكة الإنترنت في أيار/مايو ٢٠١٨. وخلية نوربرت زونغو، هي عبارة عن مشروع لجمع البيانات والتحقيق عبر الحدود تضم أكثر من ٥٠ صحفياً من غرب أفريقيا وتعمل على تعزيز قدرات الصحافيين المكلفين بالتحقيقات. وأسفر عمل هذه الشبكة عن نشرِ أكثر من ٤٥ تقريراً من تقارير التحقيق منذ عام ٢٠١٨، وكشفِ حالات الفساد،

(٥٢) المساهمة المقدمة من سويسرا.

والتدفقات المالية غير المشروعة، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع، ويمكن الاطلاع عليها تحت الوسمة التالية ”#WestAfricaLeaks“. وأثارت بعض التقارير اهتمام هيئات التحقيق الوطنية.

٣٨ - وفي إطار برنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة، تعقد إدارة التواصل العالمي الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية السنوية بشأن السلام في الشرق الأوسط، وقد عُقدت أحدث حلقة منها مؤخرا في موسكو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كما تعقد الإدارة برنامج التدريب السنوي لفائدة الصحفيين الفلسطينيين. وعملت الادارة مع معهد التكنولوجيا المفتوحة لأمريكا الجديدة، الذي يوجد مقره في واشنطن العاصمة، على تنظيم حلقة عمل للصحفيين الفلسطينيين مع التركيز على حماية السلامة الرقمية على شبكة الإنترنت.

التنسيق

٣٩ - في عام ٢٠١٧، أعاد الأمين العام إنشاء شبكة مراكز التنسيق المعززة التابعة للأمم المتحدة، التي تشترك في رئاستها كل من اليونسكو والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، على النحو المتوخى في خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. وتعمل الشبكة على زيادة الوعي وإجراءات المنع داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى تشجيع التعاون المعزز مع الهيئات الإقليمية.

جيم - المبادرات الإقليمية

٤٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اعتمد الاتحاد الأفريقي قرار أديس أبابا بشأن إنشاء فريق عامل للاتحاد الأفريقي بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في أفريقيا. وتسترشد ولاية الفريق العامل بخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وتشمل دعم وتعزيز سلامة الصحفيين، والتصدي للإفلات من العقاب، وتشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على رصد الاعتداءات على الصحفيين وإدانتها. واشترك الاتحاد الأفريقي مع اليونسكو في تطوير الفريق العامل إلى إطار لعمليات أصحاب المصلحة المتعددين[٥٣] يشمل، في جملة أمور، ممثلي الحكومات، واتحاد الصحفيين الأفارقة، ورابطات الصحفيين الإقليمية الأفريقية، ومالكي وسائط الإعلام والشركاء في تطوير وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

٤١ - وفي تقريره السنوي لعام ٢٠١٨، لاحظ مكتب المقرر الخاص المعني بحرية التعبير التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان مع بالغ القلق الزيادة في أعمال العنف ضد الصحفيين، وفي حالات اختفائهم والاعتداءات المدبّرة التي يتعرضون لها من جانب الدول[٥٤]. وسلط التقرير الضوء على تردد الصحفيين في استقصاء ونشر المعلومات التي تحظى باهتمام كبير من جانب الجمهور وذلك بسبب خطر الانتقام، وأوصى بأن تعتمد الدول الآليات والتدابير الرامية إلى ضمان أمن الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير والتحقيق في الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين ومقاضاة مرتكبيها. وأصدر

(٥٣) اليونسكو، ”تعزيز آليات الإبلاغ الوطنية لسلامة الصحفيين في أفريقيا“، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(٥٤) انظر: لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛ الوثيقة OEA/Ser.L/V/II Doc. 210/18 v.2.

المكتب تقريرا مواضيعيا عن الصحفيات في عام ٢٠١٩، سلط فيه الضوء على المخاطر المحددة التي تُواجههنّ[٥٥].

٤٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، دعا المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مقرره رقم ١٨/٣ بشأن سلامة الصحفيين، الدول المشاركة في المنظمة إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب ميثاق المنظمة وتعهداتها الدولية المتعلقة بحرية التعبير وحرية وسائط الإعلام[٥٦].

٤٣ - ونشر مجلس أوروبا، في عام ٢٠١٨، تقريراً بشأن حرية التعبير[٥٧]، عرض فيه بالتفصيل الطفرة في تحقير ومقاضاة الصحفيين في بعض البلدان والزيادة في عدد الاعتداءات على السلامة الجسدية للصحفيين ونزاهتهم. ونشر المنبر التابع لشركاء مجلس أوروبا المعني بتعزيز حماية الصحافة وسلامة الصحفيين تقريره السنوي لعام ٢٠١٩ المعنون ''الديمقراطية في خطر: التهديدات والهجمات الموجهة ضد حرية وسائط الإعلام في أوروبا''. ويبرز التقرير تزايد الاعتداءات على السلامة الجسدية للصحفيين ونزاهتهم، والتهديدات بالقتل، وتطبيع الإفلات من العقاب، والتشريعات القمعية والاحتجاز التعسفي للصحفيين[٥٨]. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، أقرت الجمعيةُ البرلمانية لمجلس أوروبا تقريرَ لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بشأن اغتيال الصحفيّة دافني كاروانا غاليزيا في مالطة، الذي يطلب إلى السلطات الوطنية إجراء تحقيق عام مستقل في غضون ثلاثة أشهر[٥٩].

دال - المجتمع المدني

أنشطة الدعوة

٤٤ - أبلغت منظمات وتحالفات المجتمع المدني عن زيادة التنسيق الخارجي لأنشطتها في مجال الدعوة، ولا سيما فيما يتعلق بآليات الأمم المتحدة، بطرق تشمل إنشاء تحالف المجتمع المدني الدولي بشأن سلامة الصحفيين، وذلك من أجل تحقيق التغيير على الصعيد الوطني.

٤٥ - وتوفر المنظمات، حسبما جاء في المساهمات التي قدمتها[٦٠]، بما فيها منظمة ''المادة ١٩''، والنظام الدولي للمبادلات من أجل حرية الإعلام، المدخلات الخاصة بأنشطة الدعوة أو تنسق تلك الأنشطة في كل ما يتعلق بقرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن سلامة الصحفيين.

٤٦ - فقد ذكرت منظمة ''المادة ١٩'' أنها أنشأت، رغبةً منها في مساعدة منظمات المجتمع المدني في أنشطتها المتعلقة بالدعوة، منصةً إلكترونية تدعى شبكة ''الإبلاغ عن الاعتداءات على حرية التعبير''

(٥٥) انظر: لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛ الوثيقة: OEA/SER.L/V/II CIDH/RELE/INF.20/18.

(٥٦) انظر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الوثيقة .MC. DEC/3/18.

(٥٧) مجلس أوروبا، ''حرية التعبير في عام ٢٠١٨''، نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٥٨) مجلس أوروبا، ''الديمقراطية في خطر: التهديدات والاعتداءات الموجهة ضد حرية وسائط الإعلام في أوروبا''، شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٥٩) الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الوثيقة رقم ١٤٩٠٦.

(٦٠) قدم تحالف المجتمع المدني الدولي المعني بسلامة الصحفيين مساهمات مشتركة للإبلاغ عن أنشطة فرادى منظمات المجتمع المدني التي تراعي خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

تتولى تنسيق تقديم البلاغات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعين لمجلس حقوق الإنسان.

٤٧ - وأفادت منظمات وتحالفات المجتمع المدني، مثل منظمة ''المادة ١٩''، والنظام الدولي للمبادلات من أجل حرية الإعلام، ومؤسسة الصحافة الباكستانية بأنها تشارك في أنشطة الدعوة أو تدعم وتتعاون مع الشركاء فيما يتعلق بالاستعراضات التي تجريها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وتعمل منظمات المجتمع المدني على توحيد وإدماج مسألة سلامة الصحفيين والمساءلة في جميع عمليات الاستعراض الدوري الشامل. واستنادا إلى المساهمات الواردة، أدت الشراكات المختلفة وأوجه التعاون والدعم التي تشمل، في جملة أمور، منظمة ''المادة ١٩''، ولجنة حماية الصحفيين، وحرية الصحافة غير المحدودة، والنظام الدولي للمبادلات من أجل حرية الإعلام، ومؤسسة دعم وسائط الإعلام الدولية، والمركز الكمبودي لحقوق الإنسان، ومؤسسة الحقوق الرقمية، ومؤسسة الصحافة الباكستانية، والشركاء الوطنيين والدوليين إلى تقديم بيانات مشتركة والدعوة والمشاورات والمساهمات بشأن حرية وسائط الإعلام، وسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في ما يتعلق بعدد من الاستعراضات الدورية الشاملة.

٤٨ - واستنادا إلى المساهمات المقدمة، اضطلعت منظمات وتحالفات المجتمع المدني مثل لجنة حماية الصحفيين، والنظام الدولي للمبادلات من أجل حرية الإعلام، والصحافة الحرة غير المحدودة، ومؤسسة الصحافة الباكستانية، بأنشطة الدعوة وتنسيقها فيما يتعلق بتقديم التقارير من جانب الدول بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب إلى المدير العام لليونسكو، بطرق تشمل التفاعل مع أعضاء مجموعات الأصدقاء ومع الشركاء المحليين.

آليات التنفيذ الوطنية

٤٩ - وذكرت مؤسسة دعم وسائط الإعلام الدولية أنها واصلت، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والوطنيين، تطوير آليات السلامة الوطنية، التي تشمل نظاماً تقوده الدولة بصورة رسمية و/أو نظاماً يقوده المجتمع المدني بصورة غير رسمية. وتشمل الآليات اتخاذ تدابير تفاعلية، من قبيل تقديم المساعدة للصحفيين المعرضين للخطر، واتخاذ تدابير وقائية، مثل الدعوة، والتدريب، والتركيز على إنهاء الإفلات من العقاب من خلال التدابير القضائية الفعالة. وعلى مدى العامين الماضيين، أُفيد أيضاً أن مؤسسة دعم وسائط الإعلام الدولية تعمل على وضع خطط عمل جديدة وشاملة للسلامة في مجموعة من البلدان، بما فيها إندونيسيا، والصومال، والفلبين.

٥٠ - واستنادا إلى المساهمات المقدمة، وضعت منظمات المجتمع المدني آليات مثل خط المساعدة الهاتفي للإبلاغ عن المضايقة عبر الإنترنت، لتقديم المساعدة القانونية والدعم الأمني الرقمي، الذي طوَّرته مؤسسة الحقوق الرقمية والذي يعمل بمساعدة الشركاء الدوليين. وذكرت مؤسسة دعم وسائط الإعلام الدولية أنها تعمل مع الشركاء الوطنيين في أفغانستان، حيث يقال إن لجنة سلامة الصحفيين الأفغان وضعت منذ عام ٢٠٠٩ برنامجاً شاملاً لدعم الصحفيات من النواحي التعليمية والبدنية والنفسية والقانونية. ويتضمن البرنامج تعيين منسّقات يعملن على سلامة الصحفيات في كابل وفي الولايات الأفغانية.

٥١ - وذكرت مؤسسة الصحافة الباكستانية أن إدارة شؤون الإعلام في ولاية السند عيّنت، نتيجة للدعوة، جهة تنسيق مسؤولة عن رصد الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين ودُور الإعلام. ووفقا لما ذكرته منظمة ''المادة ١٩'' أدى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية إلى إنشاء جهات تنسيق بشأن سلامة الصحفيين في إطار إنفاذ القانون والجهاز القضائي والحكومة في كينيا. وقالت شبكة حقوق الإنسان للصحفيين - أوغندا إنها قد أنشأت فريقاً عاملاً وطنياً تشارك الشبكة في عقده مع الاتحاد الوطني للصحفيين في أوغندا تحت رعاية اليونسكو.

التدريب وتطوير الأدوات

٥٢ - تقوم منظمات المجتمع المدني، وفي بعض الأحيان بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة، بتنظيم دورات تدريبية للقضاة، وأفراد إنفاذ القانون والبرلمانيين. فقد أفادت لجنة حماية الصحفيين إنها قامت في إطار خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وبالتنسيق مع اليونسكو، بتنظيم تدريب في تونس، وجنوب السودان، والصومال، والعراق، وكولومبيا. وتتعاون مؤسسة دعم وسائط الإعلام الدولية مع مجموعة واسعة من الشركاء الوطنيين والإقليميين على تحسين ممارسات وسائط الإعلام والتغطية الإعلامية للانتخابات في زمبابوي، وغانا، نيجيريا، استناداً إلى نهج قائم على التعاون بين وسائط الإعلام والشرطة والهيئات الانتخابية الحكومية إلى جانب التركيز على سلامة الصحفيين، ورصد وسائط الإعلام للانتخابات وتدقيق الحقائق المتصلة بها.

٥٣ - وفي باكستان، قالت مؤسسة الحقوق الرقمية إنها عقدت مع الصحفيات حلقات عمل بشأن التهديدات الجنسانية التي تواجههن على وجه التحديد، وعقدت دورات لبناء القدرات وتطوير الشراكات مع دُور الإعلام فيما يتعلق بالأمن الرقمي ووضع مدونة قواعد سلوك لمكافحة التحرش. وفي نيبال، قال منتدى الحرية إنه قدم توصيات إلى دور وسائط الإعلام بشأن سلامة الصحفيات.

٥٤ - وقدمت رابطات أرباب العمل الإعلامي أيضا التدريب بشأن سلامة الصحفيين، بما في ذلك الرابطة العالمية للصحف وناشري الأخبار التي قامت، بالتعاون مع تحالف ثقافة السلامة، بوضع تقييم ذاتي لسلامة المؤسسات الإخبارية ليكون بمثابة مورد يساعد وكالات الأنباء على استعراض وتحسين الممارسات والبروتوكولات الحالية المتعلقة بالسلامة[٦١]. وأجرى الاتحاد الإذاعي الأوروبي بانتظام تدريبات أمنية في بيئة معادية لفائدة العاملين في وسائط الإعلام وقدم الدعم لإنشاء شبكة من ضباط الأمن بين أعضائه من المنافذ الإعلامية.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت الأمم المتحدة والدول والمجتمع المدني والمنظمات الإعلامية تقدماً في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني. ووسّعت الجهات الفاعلة نطاق تنسيق أنشطتها، بما في ذلك أنشطة الدعوة والرصد والإبلاغ، والتدريب، وتطوير الأدوات، وتعاونت على

(٦١) أندرو هيسلوب Andrew Heslop، (الرابطة العالمية لناشري الأخبار World Association of News Publishers)، ''إطلاق التقييم الذاتي لسلامة المؤسسات الإخبارية'' ''Launching the news organizations safety self-assessment''، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩.

وضع المعايير المتعلقة بالسلامة وآليات المساءلة. وتناولت الهيئات والآليات الحكومية الدولية على الصعيدين الدولي والإقليمي والمجتمع المدني مسألة سلامة الصحفيين في دول معينة وفي حالات فردية.

٥٦ - وينبغي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مواصلة المشاركة بنشاط في تنفيذ خطة العمل وتقييم الكيفية التي يمكن فيها تحقيق مزيد من الأثر من خلال الإجراءات التي تتخذها. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل إدماج سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في استراتيجياتها على الصعيد القطري، بطرق تشمل إدماجها في الخطط الإنمائية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٧ - وتُشجَّع الدول بقوة على مواصلة وضع خطط عمل وطنية بشأن سلامة الصحفيين، ومساعدة الدول الأخرى في هذه العملية، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الجنسانية، وعلى إدماج مسألة سلامة الصحفيين في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في إطار خطة ٢٠٣٠. كما تُشجَّع الدول على تعزيز المؤسسات الوطنية والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، استنادا إلى المعايير والمنهجيات المتفق عليها دوليا، لجمع البيانات المتعلقة بالاعتداءات على الصحفيين، وكفالة تهيئة بيئة مواتية تمكنهم من أداء عملهم.

٥٨ - وتُشجَّع منظمات المجتمع المدني على مواصلة عملها مع الأمم المتحدة والدول ومتابعة أنشطتها، مع إيلاء اهتمام خاص للصحفيات.